

العتيبي لوزير المالية: ما سبب عدم صرف مزايا العاملين في «الكويتية لخدمات الطيران»

الطيران حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟
2- ما الشروط التي تسمح بصرف هذه المزايا لهم؟
3- كم عدد الموظفين في الشركة الكويتية لخدمات الطيران المستحقين هذه المزايا؟ وكم تبلغ قيمة هذه المزايا لهم؟

بالجمع بين المزايا المقررة لهم وفقا للأنظمة المطبقة عليهم والمزايا الممنوحة لموظفي المؤسسة وفقا للمواد السابقة وذلك من تاريخ استحقاقها.
لذا يرجى تزويدي بالآتي: 1- لماذا لم تصرف المزايا المقررة لموظفي الشركة الكويتية لخدمات

في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، واستبدال نص المادة 8 من القانون المشار إليه بالنص الآتي: يسمح لموظفي الشركات التابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في حالة رغبتهم في ترك الخدمة بالشركة خلال فترة التحويل

وجه النائب فارس العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية خليفة حمادة عن سبب عدم صرف المزايا المقررة لموظفي الشركة الكويتية لخدمات الطيران. ونص السؤال على ما يلي: بناء على القانون رقم 68 لسنة 2020 بتعديل المادة 8 من القانون رقم 6 لسنة 2008

المطيري لوزير التربية: ما الأسس العلمية لاعتماد مشروع «بريق» في المؤسسات التربوية



صالح المطيري

أعرب النائب د. صالح المطيري عن استغرابه من وضع مشروع بنطوي على مخالفات شرعية وتربوية وأخلاقية، ضمن الخطة التنموية في مجال التعليم.
وقال المطيري في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إن الدولة أسست في دستورها منظومة تحمي المجتمع ونص في المادة العاشرة على أن الدولة ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي كما نص على أن الدولة تحمي الصحة العامة بوسائل الوقاية والعلاج.
وأشار المطيري إلى وجود منظومات تشوش على عقائد التلاميذ في مدارسهم وتعرض لهم طرق وأساليب مبنية على أسس غير علمية نهائياً، لافتاً إلى أن الكويت بلد قانون ومؤسسات وتتمتع بقيادة حكيمه تقف مع الحق واهله.

وبين المطيري أن مشروع "بريق" للتعليم الإيجابي والرفاعية النفسية والذي تستعد الدولة للعمل به في المؤسسات التربوية، بنطوي على مخالفات شرعية وعلمية وتربوية وصحية في المشروع.
ولفت إلى أنه قدم أسئلة برلمانية إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.علي المصطفى، حول مدى قانونيته والأسس العلمية له مشيراً إلى أنه سيوجه أسئلة أخرى لوزير التجارة والصحة حول نفس الموضوع.

وأضاف انه سيوجه حزمه أسئلة الى سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن مدى قانونية هذا المشروع والأسس العلمية التي على أساسها تم إدراج هذا المشروع ضمن الخطة التنموية.
وأشار إلى أن هناك لجنة تم تشكيلها بناء على قرار وزاري رقم 156/2019 واصدرت هذه اللجنة توصيات لتقييم هذا المشروع وتساءل عن مدى الأخذ بتوصيات هذه اللجنة مؤكداً أن المشروع بنطوي على مخالفات شرعية وتربوية وعلمية

«المرأة والطفل» تطالب بتفعيل قوانين حماية الأسرة وتستعمل إنشاء مراكز الإيواء



جانب من اجتماع لجنة المرأة والطفل

العنف الأسري لم تر النور حتى هذه اللحظة، ما يمثل ثغرة كبيرة وضراً دائماً. وأعرب الشاهين عن أمله بمبادرة الحكومة في سد هذه الثغرات والقيام بدورها في تطبيق القوانين القائمة، مؤكداً حرص اللجنة على متابعة الأداء الحكومي في هذه الملفات المهمة والحسوية.

قانون حماية الطفل، معرباً عن أسفه لعدم إنشاء تلك المراكز حتى الآن، لافتاً إلى أن تفعيل وتطبيق القوانين القائمة سيكون محل الاجتماعات المقبلة للجنة، مضيفاً أن «هناك تخمة في التشريع ومراجعة في التنفيذ».

كل الكويت وهناك ازدحام كبير في هذه المراكز ولا تتيج الخصوصية والراحة للأطفال الذين يقعون ضحية نزاع بين الزوجين، متمنياً أن تكون هذه المراكز في المحافظات كافة على الأقل كحد أدنى بدلاً من وجود مركزين فقط حالياً للرؤية. وطالبت الشاهين بالاستعجال في إنشاء مراكز إيواء للأطفال التي قررها

رياض عواد

عقدت لجنة المرأة والأسرة والطفل اجتماعها الخامس أمس، والذي خصص للاستماع إلى مرشحات الجمعيات المشهورة المتخصصة في حماية ورعاية الطفل.
وقال رئيس اللجنة النائب أسامة الشاهين إن اللجنة استضافت عدداً من المختصين والمهتمين بالطفولة التي أمر الشرع الحنيف والدستور والقوانين ومنها قانون حماية الطفل لسنة 2018 بالعناية بهم ورعايتهم.
وأعرب الشاهين عن شكره المجتمع المدني بعد عقد اللجنة 3 جلسات مع المختصين بالمرأة والأسرة والطفل وتلقيها عشرات بل مئات التوصيات والملاحظات التي وصلت إلى اللجنة.
وطالبت الشاهين الحكومة بإعادة تفعيل دور الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية التي كانت تؤدي مهام وتسد ثغرة كبيرة، مضيفاً أنه لوحظ في الفترة الأخيرة خاصة بعد صدور قانون بشأن العنف الأسري أن هناك نوعاً من الارتباك يدور هذه الشرطة وهل ستوقف أم لا.
ودعا إلى زيادة مراكز الرؤية في وزارة العدل التي لديها فقط مركزان في

استقبل سفير أوكرانيا لدى الكويت

الحميدي يسأل عن دور نائب وزير الخارجية في اللجنة العليا للجنسية



الحميدي يلتقي سفير أوكرانيا

الشؤون الخارجية البرلمانية النائب بدر الحميدي في مكتبه أمس سفير جمهورية أوكرانيا لدى دولة الكويت د. ألكسندر بالانوتيسا.
وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيز التعاون المشترك بينهما في المجالات كافة لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني.
كما تم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك

الكويتيين بالخارج الى سائر الاختصاصات الأجنبية، ولا علاقة لها بمسائل الجنسية، الأمر الذي يثير التساؤل حول ملاءمة عضوية السيد نائب وزير الخارجية في أعمال اللجنة.
لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
- ما الدور الذي يمكن ان يسهم به السيد نائب وزير الخارجية في ضوء مشاركته في عمل اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية وفق طبيعة العمل والاختصاص المسند اليه؟
من جانب اخر استقبل رئيس لجنة

تقدم النائب بدر الحميدي بسؤال برلماني إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حول الدور الذي يمكن ان يسهم به نائب وزير الخارجية في ضوء مشاركته في عمل اللجنة العليا لتحقيق الجنسية وفق طبيعة العمل والاختصاص المسند اليه، ونص السؤال على:
من أجل تدقيق وتنسيق الاعمال ذات الصلة بالموضوعات الخاصة بالجنسية، وعلى ضوء احكام المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية واستناداً الى التنظيم الوارد به في المادة 21 منه صدرت المراسيم الخاصة بتشكيل اللجنة العليا لتحقيق الجنسية للنظر والفصل واتخاذ القرار فيها و عرضه لاستكمال الاجراءات القانونية في شأن المسائل ذات الصلة بمنح الجنسية وتحقيق ما يعرض بشأنها.
صدر المرسوم رقم 181 لسنة 2020 بتشكيل اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية برئاسة وزير الداخلية وعضوية كل من (وزير الصحة ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء وامين عام مجلس الوزراء و نائب وزير الخارجية) .
وبالنظر الى طبيعة عمل اللجنة العليا والاختصاصات المسندة اليها ، جاءت هذه الاختصاصات جميعها خلوها من أي من الاختصاصات المسندة لاعمال وزارة الخارجية وفقاً للمرسوم الاميري رقم 32 لسنة 1962 بتنظيم وزارة الخارجية التي تقتصر على تنسيق السياسة الخارجية للدولة و علاقات الكويت بالدول الأخرى و رعاية مصالح

الجمهور يسأل عن إجراءات وزارة الصحة تجاه جائحة كورونا



فاهيم الجمهور

في قرارات فريدة صدرت من قبل الوزير والوكيل أيضاً ما أسباب سحب القرارات ارجو تزويديها لقرارات التي تم سحبها وأسباب السحب وهل تم تحقيق بالقرارات وارجو ايضا تزويدي بنتيجة التحقيق.
10. حدثت واقعة حريق في أحد قطاعات وزارة الصحة بالقطاع المالي (إدارة المشتري) وقد تم احتراق بعض الملفات المهمة، هل الحريق اتهم الملفات والتعاقدات المباشرة وغيرها هل يوجد حفظ للمستندات والملفات التي حرقت للرجوع لها فيما بعد . هل تم تشكيل لجنة تحقيق بالحادثة وما التقرير الذي تم الوصول له.
11. ارجو افادتي بالهيكل التنظيمي لإدارات التابعة لمكتب الوكيل مع تزويدي بقرارات كل مدير إدارة ومراقب ورئيس قسم تابع لإدارة وكي ل الوزارة.
12. ارجو تزويدي بقرارات الذب لمكتب الوكيل ومهام عملهم واحتياجهم من الذب وجنسياتهم.
13. يرجى تزويدي باللجان وفرق العمل الخاصة بمكتب الوزير والسيد الوكيل والوكلاء المساعدين من 01/01/2017 حتى تاريخه.
14. يرجى تزويدي بالأعمال الإضافية لمكتب الوزير والسيد الوكيل والوكلاء المساعدين ومدراء الإدارات من 01/01/2017 حتى تاريخه وهل يوجد موافقة من ديوان الخدمة المدنية على العمل الإضافي ام لا؟

أعلن النائب فاهيم الجمهور عن تقديمه سؤالاً إلى وزير الصحة الدكتور الشيخ باسل الصباح ونص السؤال على: صدرت قرارات غير مدروسة من قبل وزير الصحة في شهر 2/2020 لمكافحة جائحة كورونا مما ادخل الرعب والهلع لقلوب الناس وتكبد بخسائر كبيرة لجميع المواطنين بجميع فئاتهم من ارواح وأموال وشركات ومؤسسات الدولة وما زال سيناريو الخوف من كورونا وإغلاق الدولة من جميع المنافذ مع وجود الاشتراطات الصحية واللجان والداخلية والفرق المتعاونة والمتضامنة والمتنظعين لأجل البلد، لذا يرجى افادتنا بالآتي: 1. نرجو تزويدنا بالقرارات التي أخذت من بداية جائحة كورونا التي تمت؟ وما هي القرارات التي سحبت.
2. هل تم تشكيل لجنة عليا أو فريق عمل لمكافحة جائحة كورونا من وزارة الصحة من مستشارين أو ذوى الاختصاص نرجو تزويدي بصورة ضمنية.
3. ارجو تزويدي بكل اللجان التي تم تشكيلها من جائحة كورونا إلى يومنا هذا للمحاجر الصحية.
4. ارجو تزويدي بفرق العمل لجائحة كورونا التي تم تشكيلها مع اختصاصاتهم.
5. ورد لنا بوجود فرق طبية من قبل الصين وكوريا وكوبا واعداوا تقاريرهم إن شاء تواجدهم.
6. ما هي العقود التي تمت بالعقد المباشر أثناء جائحة كورونا من مستلزمات طبية ومستلزمات وأدوية وأجهزة طبية وما هي التكلفة المالية لها مع تزويدي بكافة المستندات التي تشير لها الحاجة.
7. ارجو تزويدي بجميع العقود التي تمت خلال جائحة كورونا من مسانن وفنادق ومحاجر وكم تم تكليف كل حجز.
8. ورد لنا بوجود عجز بالمستودعات الطبية من الأدوية والمستلزمات وذلك نتيجة سوء الإدارة السذي تم في وزارة الصحة وعدم مراعاة صحة المواطن. ارجو تزويدي بجميع الأدوية الغير متوفرة وسبب عدم الشراء وتوفرها للمواطنين.
9. صدرت قرارات تدوير قبل استقالة الحكومة بتاريخ 04/10/2020 وقد تم سحب القرارات ارجو تزويدي بالقرارات التي تم اصدارها وهل تم عرضها على لجنة الوظائف الإشرافية للبت فيها أم

الكندي يطالب بإنشاء طريق المقوع



عبدالكريم الكندي

طالب النائب د. عبدالكريم الكندي بإنشاء طريق "المقوع" وقال الكندي أن إنشاء طريق المقوع أصبح ضرورية لانعاش المناطق الجنوبية وعلى وزارتي الأشغال والإسكان إدراك بأن اعتراض بعض الجهات الحكومية على إقامة هذا المشروع يجب أن لايعني رفض فكرة الطريق بل بمناقشة الموانع التي قد تكون مبنية على أسس غير صحيحة والبحث عن حلول فنية لتجنبها.

المضيف يسأل الصالح عن آلية تعيين المستشارين والقياديين في الدولة

وجه النائب عبد الله المضيف سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عن كيفية تعيين المستشارين والقياديين في الدولة.
وطلب النائب في سؤاله إفادته بما يلي:

- 1- هل تعيين المستشارين والقياديين في الدولة يتطلب موافقة مجلس الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضمنية من محاضرات الاجتماعات الموقعة من أعضاء مجلس الخدمة المدنية منذ سنة 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.
- 2- هل أصدرت اللجنة الثنائية قرارات تتعلق باختصاصات مجلس الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما السند القانوني لذلك؟
- 3- كشف بأسماء أعضاء اللجنة الثنائية وجميع محاضرها منذ تشكيلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.
- 4- وافقت اللجنة الثنائية على مواضع تتعلق بتعيين المستشارين أو القياديين في الجهات الحكومية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف مفصل بأسماء جميع المستشارين والقياديين الذين وافقت اللجنة الثنائية عليهم مع بيان روايتهم ومؤهلاتهم العلمية وجنسياتهم

مجلس الأمة.. ورشة حول تعديلات نظام الهوية المؤسسية



جانب من الورشة

فيها الموظفة في قسم الوعي البرلماني بإدارة الاعلام مريم العبيدي التي شرحت أساسيات التعامل مع الهوية المؤسسية الجديدة واستراتيجية تطبيقها على كافة قطاعات وادارات الامانة العامة للمجلس.

نظم قطاع الاعلام بالأمانة العامة لمجلس الأمة أمس ورشة عمل حول التعديلات على نظام الهوية المؤسسية 2021 الحديث وذلك بالتعاون مع قسم البرامج التدريبية بإدارة التدريب. وهدفت الورشة التي حضرته

الخليفة يسأل وزير المالية عن «صفقة التأمينات»

مؤهلاتهم مع تزويدنا بالسيرة الذاتية لكل منهم؟

- ما سبب توجه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لشراء هذه الأصول على الرغم من أن العقار بالقطاع التجاري والاستثمار متضرر ولا ينصح بالاستثمار به حالياً؟
- عند شراء عقار الريبة (2) هل يمكن التنازل عنه مستقبلاً بسهولة؟
- متى تم التباحث بين شركة و فرقة العقارية التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركة الصالحيه العقارية حول هذه الصفقة؟
- ما هو حجم مشاريع شركة و فرقة العقارية القائمة وما هي الخطط المستقبلية للشركة؟

- ما القيمة الإجمالية للمحافظ التي تديرها شركة و فرقة العقارية؟ مع بيان تفصيل المحافظ المدارة للغير أو محافظ خاصة بالشركة؟ وما مدى تأخر هذه المحافظ في جائحة كورونا؟



مرزوق الخليفة

- من هي الجهة التي قامت في تقييم برج الريبه (2) وفي أي سنة تم التقييم؟
- ما هناك لجنة عقارية تتبع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لإعطاء التوصيات في شراء الأصول داخل الكويت؟ أو هناك لجنة مستقلة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ما أسماء أعضاء اللجنة وما هي

أعلن النائب مرزوق خليفة الخليفة عن تقديمه سؤالاً إلى وزير المالية ونص السؤال على: يتميز نظام التأمينات الاجتماعية في دولة الكويت بالشمول والوحدة وسخاء المزايا التأمينية، ويعتبر المعاش التقاعدي من أبرز الحقوق التي كفلها قانون التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم، بل يمكن القول بأن المعاش التقاعدي هو الهدف الأول للتأمينات الاجتماعية.
نشرت إحدى الصحف المحلية مؤخرًا بأنه يوجد هناك صفقة بين شركة و فرقة العقارية وهي إحدى شركات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين شركة الصالحيه العقارية بعرض لشراء برج الريبه (2) الكائن في منطقة شرق والمملوك لشركة الصالحيه العقارية علماً بأن القيمة المذكورة في العرض هي 58 مليون دينار كويتي. لذا ارجوا إفادتي بالآتي :-
- ما هي الجدوى الاقتصادية من هذه الصفقة علماً بأن الأموال المدفوعة هي أموال تخص المتقاعدين وليست أموال عامة؟